بفتح العين بن عمر وعن علي في الرتبة كراوية بريد بفتح بضم الموحده وبالراء مصغر ابن عبد الله بن ابي برده عن ابيه عن جده ابي موسي وحماد بن سلمة عن ثابت عن انس ودونهما في الرتبة كسهيل ابن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة والعلا بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة فان الجميع شملهم اسم العدالة والضبط الا ان في المرتبة الاولي من الصفات المرجحة ما يقتضي تقديم روايتهم علي التي تليها وفي التي تليها من قوة الضبط ما يقتضي تقديمها علي الثالثة وانما قدم ما كان علي شرط الشيخين لاتفاق العلما علي تلقي كتابيهما بالقبول واختلاف بعضهم في ايهما ارجح وقد صرح الجمهور بتقديم صحيح البخاري في الصحة لان الصفات التي يدور عليها الصحة في كتاب البخاري اتم منها في مسلم واشد وشرطه فيها اقوي واشد اما رجحانه من حيث الاتصال فلان شرطه ان يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روي عنه ولو مرة ومسلم اكتفي بمطلق المعاصرة اي مع امكان اللقي العادي واما رجحانه من حيث العدالة والضبط فلان الرجال الذين تكلم فيهم من رجال مسلم اكثر عددا من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخاري مع ان البخاري لم يكثر من اخراج حديثهم بل غالبهم من شيوخه الذين اخذ عنهم ومارس حديثهم بخلاف مسلم في الامرين واما رجحانه من حيث عدم الشذوذ والاعلال فلان ما انتقد علي رجال البخاري اقل عددا مما انتقد علي مسلم هذا مع اتفاق العلما علي ان البخاري كان اجل من مسلم في العلوم واعرف بصناعة الحديث وان مسلما تلميذه ولم يزل يستفيد منه ويتبع اثاره حتي قال الدار قطني لولا البخاري ما راح مسلم ولا جا وقيل هما سوا وقيل بالوقف **فايدة** ما اخرجه الشيخان او احدهما هل يقطع له بالصحة او هو مظنون فجزم الحميدي وابن طاهر والاستاذ ابو اسحق الشيرازي والسرخسي من الحنفية والقاضي

عبد

عبد الوهاب من المالكية وكثيرون وجمعه ابن الصلاح لتلقي الامه المعصومة في اجماعها لخبر لا تجتمع امتي علي ضلالة لذلك بالقبول بغير وهذا اعلما نظر بالان ظن من هو معصوم من الخطا لا يخطي وقيل يفيد الظن ما لم يتواتر وعزاه النووي في التقريب للاكثرين والمحققين ورجحه لكن اشار لرده صاحب النخبة وكذا السيوطي فجزم بان القطع صوب والله اعلم **والحسن المعروف طرقا** بالنصب تمييز محول عن نايب الفاعل اي المعروف طرقه اي رجال طرقه المعبر عنهم بالمخرج **وغدت رجاله** بالعدالة والضبط مشهورة كما قال **لا كالصحيح اشتهرت** اي ليست مشهورة كاشتهار رجال الصحيح وذلك كناية عن الاتصال اذ المرسل والمنقطع والمعضل والمدلس بفتح اللام قبل ان يتبين تدليسه لا يعرف مخرج الحديث منها وهذا معني قول الخطابي الحسن ما عرف مخرجه واشتهرت رجاله واعترض بانه ليس في حده تمييز الحسن من الصحيح ولا من الضعيف واجيب بان المراد اشتهرت رجاله اشتهارا دون اشتهار الصحيح وقال الترمذي ما حاصله الحسن عندنا ما سلم من الشذوذ ومن متهم ويروي من غير وجه واعترض بانه لم يميز الحسن من الصحيح وبان صنيعه في جامعه يخالفه فقد حسن فيه بعض ما انفرد به راوٍ واجاب عنه صاحب النخبة تبعا لغيره بانه انما حد ما يقول فيه حسن فقط لا الحسن مطلقا اما لنوعه او لانه اصطلاح جديد له وقال ابن الجوزي هو ما فيه ضعف قريب محتمل واعترضه ابن دقيق العيد بانه ليس فيه ضبط القدر المحتمل من غيره فلم يحصل التعريف المميز للحقيقة وابن الصلاح لم يرتض شيا من هذه الحدود الثلاثة بل قال هي مبهمة لا يشفي الغليل لانه غير جامع لافراد الحسن في النوعين وعدم ضبط القدر المحتمل في الاخير ثم قال ما حاصله امعنت النظر في ذلك والبحث جامعا بين اطراف كلامهم ملاحظا مواقع استعمالهم فاتضح لي ان الحسن قسمان احدهما وهو المسمي بالحسن لغيره

زاد المصنف لا كالصحيح اشتهرت

Copyright © King Saud University